

Distr.: General  
26 January 2018  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة السابعة عشرة

٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

## جدول الأعمال المؤقت المشروح

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - إعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠:
  - (أ) تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي سيجري استعراضها بشكل معمق في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ والأهداف الأخرى؛
  - (ب) بناء القدرات وحشد وتخصيص وإدارة الموارد الميزانية بفعالية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
  - (ج) توعية الموظفين الحكوميين وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم على المستويين الوطني والمحلي.
- ٤ - بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات:
  - (أ) صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، بالاستفادة من أعمال اللجنة في دورتها السادسة عشرة؛
  - (ب) إشراك آليات المساءلة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في إسداء المشورة بشأن الأهداف والإشراف على تنفيذها؛
  - (ج) طبيعة سوء السلوك والفساد في القطاع العام والتحديات المرتبطة بهما، وسبل المضي قدماً؛



- (د) التأكد من أن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني قادرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الأهداف والمساهمة في إحراز التقدم؛
- (هـ) التشجيع على إيجاد سبل مبتكرة لتقديم الخدمات واتباع نهج النظام الحكومي المفتوح لدعم الأهداف.
- ٥ - دعم التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف عن طريق تعزيز وتجهيز المؤسسات:
- (أ) التغييرات اللازمة في المؤسسات والإدارات العامة على جميع المستويات لتعزيز تحول المجتمعات على النحو المطلوب بموجب خطة عام ٢٠٣٠ في المجتمعات الحضرية والريفية؛
- (ب) ضمان أن تكون إجراءات القطاع الخاص متوافقة مع مسارات التنمية المستدامة من خلال الأشكال التقليدية والمبتكرة للتنظيم والإدارة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة عشرة.

## الشروح

### ١ - انتخاب أعضاء المكتب

ستنتخب اللجنة رئيساً وثلاثة نواب للرئيس ومقرراً لدورتها السابعة عشرة. ويتشكل المكتب من الرئيس ونواب الرئيس والمقرر. ووفقاً للممارسة المتبعة، يواصل المكتب المكون من هؤلاء الأعضاء مهامه خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين التي تلي الدورة السابعة عشرة تحضيراً للدورة الثامنة عشرة.

### ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

اللجنة مدعوة إلى اعتماد جدول أعمال الدورة السابعة عشرة على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٥٣/٢٠١٧ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. ومن المقرر أن تجتمع اللجنة من الاثنين ٢٣ إلى الجمعة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وستعقد الجلسات الصباحية من الساعة ١٠:٠٠ إلى الساعة ١٣:٠٠ والجلسات المسائية من الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ١٨:٠٠. ويمكن أن تُعقد الجلسات والمناسبات غير الرسمية في أوقات أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2018/1)

### ٣ - إعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

(أ) تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي سيجري استعراضها بشكل معمق في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ والأهداف الأخرى

في الدورات السابقة، أسدت اللجنة المشورة بشأن مختلف جوانب الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات، من قبيل مثل رسم السياسات بطريقة متكاملة، وتعزيز الكفاءة الإدارية، والترتيبات والاستراتيجيات المؤسسية الوطنية، واتساق السياسات في مجالات سياساتية محددة، وتعزيز الاستراتيجيات على صعيد الإدارة بأسرها، والمشاركة والشراكة، والنهج العامة لإدارة مخاطر الكوارث، وتعقد الحوكمة. وفي الدورة السابعة عشرة، ستقوم اللجنة بتوسيع نطاق عملها المتعلق بتحويل المؤسسات لمعالجة الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك فيما يتعلق تحديداً بالأهداف التي سيجري استعراضها بشكل معمق في عام ٢٠١٨ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهي المياه النظيفة والصرف الصحي، والطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان، واستخدام الموارد من الأراضي والنظم الإيكولوجية على نحو مستدام وحفظها (الأهداف ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥)، إلى جانب الهدف ١٧ المتعلق بوسائل التنفيذ. ويمكن النظر أيضاً في الأدوات العملية لتقييم القدرات المؤسسية فيما يتعلق برسم السياسات بطريقة متكاملة لتناول الطابع المترابط لأهداف التنمية المستدامة.

## الوثائق

مذكورة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي سيجري استعراضها بشكل معمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ والأهداف الأخرى (E/C.16/2018/2) ورقة غرفة اجتماعات مقدمة من الأمانة العامة عن تقييم القدرات المؤسسية فيما يتعلق برسم السياسات بطريقة متكاملة

## (ب) بناء القدرات وحشد وتخصيص وإدارة موارد الميزانية بفعالية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

ناقشت اللجنة مسائل المالية العامة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية في دورتها الأولى، في عام ٢٠٠٢، وتداولت بشأن بيانات الإنفاق الحكومي والضرائب الحكومية في دورتها الثالثة، في عام ٢٠٠٤. وفي وقت أقرب عهداً، أكدت اللجنة الحاجة إلى توفير ما يكفي من الموارد العامة للوفاء بالالتزامات والمسؤوليات على الصعيدين الوطني ودون الوطني ووجهت الانتباه من جديد إلى الحاجة الماسة إلى حشد وتخصيص وإدارة موارد الميزانية بفعالية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاحتياجات ذات الصلة من القدرات. وقد تود اللجنة أن تنظر في دورتها السابعة عشرة في مسألة المالية العامة والميزنة في سياق الغاية ١٦-٦ المتعلقة بإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وكذلك فيما يتعلق بتحقيق الأهداف ككل.

## الوثائق

مذكورة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بحشد وتخصيص وإدارة موارد الميزانية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2018/3).

## (ج) توعية الموظفين الحكوميين وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم على المستويين الوطني والمحلي

تشكل مسائل الموارد البشرية أحد مجالات اهتمام اللجنة منذ إنشائها وهي تُدرس من منظورات متنوعة، مع إسداء المشورة في مجال السياسات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسائل من قبيل الاستراتيجيات المتعلقة بتوظيف أشخاص من ذوي الكفاءة العالية في القطاع العام، وبناء قدرات الحكومة والإدارة العامة في حالات الأزمة وما بعد انتهاء النزاع، والعامل البشري في بناء القدرات، وإدارة الأداء في الحكومة والإدارة المحلية والقيادة. وفي الدورات الأخيرة، نظرت اللجنة في تنمية الموارد البشرية ومسائل قيادة المؤسسات، ولا سيما فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. وفي الدورة السابعة عشرة، ستدعى اللجنة إلى النظر في الإجراءات اللازمة لبناء الوعي والكفاءات لخدمة مدنية استشرافية، وكذلك المهارات المحددة في مجالي التنفيذ والسياسات التي سيحتاجها الموظفون الحكوميون على الصعيدين الوطني والمحلي كليهما للمساهمة بأكبر قدر من الفعالية في تحقيق الأهداف وفي هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب، الذي يمثل مبدأ أساسياً لخطة عام ٢٠٣٠.

## الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتوعية الموظفين الحكوميين وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم على المستويين الوطني والمحلي (E/C.16/2018/4)

## ٤ - بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

## (أ) صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، بالاستفادة من أعمال اللجنة في دورتها السادسة عشرة

ناقشت اللجنة في دورتها الخامسة عشرة إمكانية وضع مجموعة من المبادئ المعترف بها دولياً للحوكمة المسؤولة والفعالة التي يمكن أن توفر للبلدان إرشادات مفيدة في تناول طائفة واسعة من تحديات الحوكمة المرتبطة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وواصلت اللجنة نظرها في هذه المسألة في دورتها السادسة عشرة باستكشاف للغرض من المبادئ المقترحة ونطاقها وتطبيقها، فضلاً عن إمكانية صياغتها في شكل ممارسات ملموسة. وفي الدورة السابعة عشرة، ستواصل اللجنة صياغة مبادئ وممارسات الحوكمة الفعالة لأغراض التنمية المستدامة، بالاستفادة من الإطار المفاهيمي المقدم في الدورة السادسة عشرة الذي تقع العناصر الأساسية للهدف ١٦ (أي الفعالية والمساءلة والشمولية) في صميمه.

## الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة أعدت تحت قيادة الخبراء بشأن صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة لأغراض التنمية المستدامة (E/C.16/2018/5)

## (ب) إشراك آليات المساءلة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في إسداء المشورة بشأن الأهداف والإشراف على تنفيذها

في الدورات السابقة، أسدت اللجنة المشورة بشأن الحاجة إلى تعزيز قدرة الحكومة والإدارة العامة على تشجيع النهج التعاونية، والحوكمة القائمة على المشاركة، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ الأهداف واستعراضها، وإشراك الفئات الضعيفة. واهتمت اللجنة أيضاً بالروابط الهامة بين الغاية ١٦-٧ (المتعلقة بضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات) والغايات الأخرى، ولا سيما الغاية ١٦-٦ (المتعلقة بإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة) والغاية ١٦-١٠ (المتعلقة بكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية)، وتحقيق الأهداف ككل. وتيسيراً للمداورات، قد تود اللجنة أن تنظر في البند ٤ (ب) مع البندين ٤ (د) و ٥ (ب) فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالمشاركة والتعاون في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

## الوثائق

ورقة غرفة اجتماعات مقدمة من الأمانة العامة بشأن المشاركة والتعاون

## (ج) طبيعة سوء السلوك والفساد في القطاع العام والتحديات المرتبطة بهما، وسبل المضي قدما

ناقشت اللجنة باستفاضة الفساد باعتباره تحدياً إنمائياً ودور الإدارة العامة في منع وكبح الممارسات الفاسدة على نحو فعال. ومنذ عام ٢٠١٥، تنظر اللجنة في مسائل تتعلق بمنع الفساد في سياق تحقيق الأهداف والاستعراضات المواضيعية السنوية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأسدت اللجنة المشورة فيما يتعلق بالفساد باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد ذات أسباب وآثار متعددة، وزيادة الثقة من خلال الجهود الفعالة لمكافحة الفساد، وتدابير منع الفساد وإنهاء الإفلات من العقاب، والنزاهة العامة باعتبارها أحد الأبعاد الحاسمة للحوكمة الفعالة، والجمع بين النهج العامة والمحددة الأهداف لمنع الفساد على نحو فعال، والفساد باعتباره قيدياً يكبل جهود القضاء على الفقر. وقد تود اللجنة أن تنظر في دورتها السابعة عشرة في الممارسة المحددة المتمثلة في حماية الأشخاص الذين يبلغون عن وقائع تتعلق بجرائم الفساد في القطاع العام.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بمسألة حماية المبلغين عن المخالفات (E/C.16/2018/6).

## (د) التأكد من أن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني قادرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الأهداف والمساهمة في إحراز التقدم

تيسيراً للمداولات، قد تود اللجنة أن تنظر في البند ٤ (د) مع البندين ٤ (ب) و ٥ (ب) فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالمشاركة والتعاون في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

## (هـ) التشجيع على إيجاد سبل مبتكرة لتقديم الخدمات واتباع نهج النظام الحكومي المفتوح لدعم الأهداف

تيسيراً للمداولات، قد تود اللجنة أن تنظر في البند ٤ (هـ) مع البند ٥ (أ) فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف.

## ٥ - دعم التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف: تعزيز وتجهيز المؤسسات

## (أ) التغييرات اللازمة في المؤسسات والإدارات العامة على جميع المستويات لتعزيز تحول المجتمعات على النحو المطلوب بموجب خطة عام ٢٠٣٠ في المجتمعات الحضرية والريفية

ستناقش اللجنة في دورتها السابعة عشرة التغييرات اللازمة في المؤسسات والإدارات العامة على جميع المستويات لتعزيز تحول المجتمعات على النحو المطلوب بموجب خطة عام ٢٠٣٠ في المجتمعات الحضرية والريفية، وفقاً لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته لعام ٢٠١٨. وستنظر اللجنة أيضاً في مساهمتها في استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ بشأن موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف".

## الوثائق

مذكورة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالتحول المؤسسي من أجل تعزيز رفاه المجتمعات المحلية الريفية والحضرية: حالة ماليزيا (E/C.16/2018/7)

مذكورة معلومات أساسية عن التحديات التي تواجه المؤسسات في التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف: مشروع مساهمة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨

(ب) ضمان أن تكون إجراءات القطاع الخاص متوافقة مع مسارات التنمية المستدامة من خلال الأشكال التقليدية والمبتكرة للتنظيم والإدارة

تيسيرا للمداولات، قد تود اللجنة أن تنظر في البند ٥ (ب) مع البندين ٤ (ب) و ٤ (د) فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالمشاركة والتعاون في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة

سيكون معروضا على اللجنة مشروع جدول أعمال مؤقت لدورتها الثامنة عشرة. وفي القرار ١/٦٨، أهابت الجمعية العامة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو هيئاته الفرعية إلى المساهمة في أعماله، حسب الاقتضاء، بما يتسق مع موضوع المجلس السنوي المتفق عليه. وسيكون موضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٩ "عالم واحد للجميع: تمكين الناس من بناء مجتمعات متساوية وشاملة". وقد تود اللجنة أيضا أن تفسح المجال للنظر في مساهمة في موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ المعنون "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، الذي يرتبط به موضوع المجلس ارتباطا وثيقا. وقد تجدر الإشارة إلى أن اللجنة تسدي المشورة في مجال السياسات والتوجيه البرنامجي إلى المجلس بالدرجة الأولى من خلال تقريرها ومشروع قرارها عن الدورة، وإلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى من خلال المساهمة في متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي.

وقد يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩ ذا أهمية خاصة للجنة لأن المنتدى سيعقد في تلك السنة على المستوى الوزاري برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأهداف منها إجراء استعراض متعمق للهدف ١٦. وسيُعقد أيضا على مستوى رؤساء الدول والحكومات تحت رعاية الجمعية العامة، وهو ما سيؤدي إلى توفير التوجيه السياسي الرفيع المستوى بشأن خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها، وتحديد التقدم المحرز والتحديات الناشئة، واتخاذ المزيد من الإجراءات للتعجيل بالتنفيذ.

وقد تود اللجنة كذلك أن تنظر في التفكير بشأن برنامج عمل مؤقت للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ التي تتزامن مع الولاية الحالية لأعضائها. وفي الماضي، لم يكن الأعضاء يشاركون في هذا التخطيط المسبق، ولكن قد يودون الآن أن ينظروا فيما إذا كان القيام بذلك سيساعد في تنظيم أعمالهم وتعزيز مكانة اللجنة داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال الدراسة الاستشرافية للمسائل الحاسمة في مجال الحوكمة والإدارة العامة فيما يتعلق بتنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠.

## ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة عشرة

ستعتمد اللجنة تقريراً عن أعمال دورتها السابعة عشرة يُقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١/٦٨، ستدرج اللجنة في تقريرها موجزاً تنفيذياً، وسيكون التقرير وجيزاً وسيحدد بوضوح الاستنتاجات والتوصيات والمسائل التي قد تتطلب من المجلس الانتباه إليها أو اتخاذ إجراءات بشأنها. ويمكن للمجلس أن يجري استعراضاً عملياً المنحى لتقرير اللجنة وتوصياتها، مركزاً اهتمامه في ذلك على المسائل التي تتطلب من منظومة الأمم المتحدة ككل استجابة موضوعية منسقة ومرتبة الأولويات. وستعتمد اللجنة أيضاً مساهمتها في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨.